الإسناد: علاقاته السياقية، ودلالاته التركيبية

أ. يوسف يحياوي
جامعة بجاية

مقدمة: لقد كان لنزول القرآن الكريم أثر عظيم في حياة العرب في كلّ نواحيها، وزمن بين تلك النواحي ولادة العلوم العربية ولاسيما علم النحو الذي يحتاجه العربي لصيانة القرآن من التصحيف واللحن بضبط أواخر الكلم. وبمرور الزمن توسع هدف اللغة فصارت هي ذاتها غاية للدراسة.

وعرفت الدراسات اللغوية في القرن الثاني الهجري خطوات واسعة في الاتجاه الصحيح، وهذا ما نجده في كتاب "سيبويه" الذي يعدّ مفخرة الفكر العربي في وقت مبكر؛ إذ قدمت فيه آراء صائبة في تحليل اللغة، سواء أكانت هذه الآراء صادرة عنه أم عن أستاذه الخليل، وبمنهج قريب من المنهج الوصفي الذي انبهر به الدارسون في العصر الحديث، ولكن سرعان ما تأثر الدارسون بعد سيبويه والخليل بالفلسفة الكلامية ومنطق اليونان ولم يستمر الدرس النحوي في مسيرته على نهجهما، وآل النحو إلى درس غريب يدرس اللغة بعيدا عن واقعها ومعناها، حتى أقام النحاة صرح هذا العلم بنظرية تسمى" نظرية العامل، فوضعوا لها مسائل وأبوابا.

وفي القرن السادس الهجري قام" ابن مضاء القرطبي(592هـ)" بأوّل محاولة لإصلاح النحو قبل العصر الحديث في كتابه الذي حُقق مؤخّرا " الرد على النحاة"، إلا أن المحاولة لم يكن لها تأثير على الدراسات النحوية في عصره أو بعده. وجاء العصر الحديث بمعطيات جديدة، ومن أبرز المحاولات التي قامت

على إصلاح ما فسُدَ خلال قرون ما قدمه الأستاذ "مهدي المخزومي" في كتابه "النحو العربي نقد وتوجيه، وكتابه الثاني:" في النحو العربي قواعد وتطبيق" و"إبراهيم مصطفى" في كتابه "إحياء النحو"؛ إلاّ أنّها لم تتمكن من إقامة القواعد النحوية على نظرية بديلة.

هذا ويعتبر اتجاه "تمام حسان" اتجاها جديدا في دراسة النحو متأثرا بالمنهج الوصفي الذي عرفه الغرب في دراساتهم، كما ظهر اتجاه آخر يطبق نظرية تشومسكي على اللغة العربية. وإذا كانت أفضل محاولة هي لـ"تمام حسان" في كتابه" اللغة العربية معناها ومبناها" إلا أنّها أزهقت روح اللغة حين فصلت بين المعنى والمبنى كالفصل بين الروح والجسد في الإنسان.

وإذا تأملنا جيدا تراثنا نجد بين أيدينا أعظم نظرية لدراسة النحو، تلك هي "نظرية النظم" لعبد القاهر الجرجاني (المتوفى 471هـ)، في كتابه دلائل الإعجاز، ولم يتمكن الباحثون من وضع قواعد ثابتة لهذه النظرية، ولم يتوصلوا إلى إقامة صرح النحو على معاني النحو التي ألح عليها الجرجاني.

وقد كان لظاهرة الإسناد في النحو أثر في بناء نظرية النظم عند "عبد القاهر"، باعتباره أهم معنى نحوي في نظم الجملة، حيث إنّ تحليل الكلام في أيّ لغة قد يحتوي هذا الأخير على مجموعات، كلّ مجموعة تؤدي معنى وتعبّر عن فكرة، وتسمى كلّ مجموعة تعبّر عن فكرة تامّة بـ (التركيب أو الجملة)، ويبنى التركيب في الغالب على هذه العلاقة التي اصطلح عليها النحاة "الإسناد"؛ والتي لا يمكن أن نبني على غيرها ظاهرا أم مستدلا من ظروف القول. فما حقيقة الإسناد؟ وما أثر العلاقات السياقية في تحديد المعنى في النظم؟

1/- ماهية الإستاد في النحو: إنّ الإسناد عملية ذهنية ينجزها ذهن المتكلم عندما يدرك علاقة معينة بين شيئين يريد التعبير عنهما فيتم في الذهن الربط بينهما بومضة (الإسناد) التي تتم قبل أن ينطق المتكلم بالمسند إليه

وهو- أي الإسناد- في النظم (معنى نحوي) يربط بين كلمتين فيفهم منهما أن علاقة معينة هي علاقة الإسناد قد ربطت بينهما، فتسمى إحدى الكلمتين أو أحد الركنين بـ(المسند) ويسمى الركن الآخر بـ (المسند إليه) على حسب وظيفة كل منهما في الجملة.

والإسناد هو الأصل وهو الأساس في بناء الجملة، وقد ورد ذكر المسند والمسند إليه في أقدم كتاب وصلنا في النحو، كتاب سيبويه، حيث قال: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء[1]؛ فالإسناد رابطة؛ ذلك لأنّ أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة، ولابد له من طرفين مسند ومسند إليه، وبهما يتم المعنى.

وعرّف مهدي المخزومي الإسناد بأنّه:" عملية ذهنية تعمل على ربط المسند والمسند إليه" [2]؛ خذ على سبيل المثال: (هب النسيم)، حيث تعبر هذه الجملة عما تم في الذهن من صورة تامة قوامها المسند إليه، وهو: النسيم، والمسند هو: هب ، ثم إسناد الهبوب إلى النسيم[3]؛ فالعملية الذّهنية التي ربطت الهبوب بالنسيم هي (الإسناد)، والجملة التامة التي تعبّر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها تتألّف من ثلاثة عناصر رئيسة[4]، هي:

1- المسند إليه، أو المتحدّث عنه، أو المبني عليه.
2- المسند، الذي يبنى على المسند إليه، ويتحدّث به عنه
3- الإسناد، و هو المعنى المدرك الذي يربط المسند بالمسند إليه.

إنّ هذا المعنى النحويّ (الإسناد) اتّخذ علامة تشير إليه وهي صوت الضمة الملحق بالمسند إليه في نحو: النسيمُ عليل وهّب النسيمُ، فإن تغيّر الصوت فلطارئ طرأ على الإسناد.

2/- أنواع الإسناد: وقف كلّ النحاة على نوعين أساسين من الجمل وهما: الفعلية والاسمية، وأضاف بعضهم نوعين آخرين أطلقوا عليهما: (الجمل الظرفية والجمل الشرطية). أما تصنيف "ابن هشام للجمل فهو قائم على معايير شكلية في الأساس، في الوقت الذي شعر فيه البلاغيون أيضا بالحاجة إلى تصنيف لأنواع الكلام، غير أنّ تصنيفهم هذا لم يكن قائما على معايير شكلية فحسب؛ بل حاولوا إقامة علاقات نظامية بين الخصائص الشكلية والدلالية لأنواع الكلام. وفي دراساتهم لأحوال المسند "ميّزوا بين نوعين من أنواع المسند: مسند فعليّ وآخر اسميّ"[5] ؛ فإذا ما اختار المتكلم مسندا فعليا ذهبوا إلى أنّ ذلك يؤكّد على الجانب الحركيّ الفعّال والمتغيّر في العلاقة الإسنادية ويرجع هذا إلى أنّ الأفعال تفيد (التجدّد)؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ الأفعال ترتبط بالزمن، ومن ثمّ فإنّ استعمالها في الكلام يعني أنّ الأمور المشار إليها في المسند مرتبطة بمسلسل زمنيّ. وإذا ما اختار المتكلّم مسندا اسميّا فإنّه –على خلاف ما سبق- يتجنّب أن يتعلّق الإسناد بأيّ جانب حركيّ أو زمنيّ حيث إنّ الأسماء تفيد أساسا الثبوت. وللمتكلّم كذلك أن يدخل في اختياره الأساس ظلالا من المعاني، بتضييق مجال الإسناد الاسميّ أو توسيع مجال الإسناد الفعليّ باستخدام القيود المناسبة" [6]. إذن، يختلف الإسناد الاسميّ وفقا لتعريف المسند وتنكيره، فعندما يكون المسند منكّرا في مثل" زيد غنيّ" فإنّه يستحق ما يستحقّه المسند إليه (فيفيد الإفراد أو النوعية أو التعظيم أو التحقير...)، أمّا إذا كان معرّفا في مثل: " زيد الأمير" فإنّه يهدف في هذه الحالة إلى إفادة المخاطب حكما على أمر معلوم له طريق من طرق التعريف بأمر آخر

معروف له كذلك. ومن ثمّ فالإسناد في هذه الحال لا يُضيف جديدا إلى علم المخاطب، بل الجديد هو أنّ المسند إليه هو عين المسند.

وما يتعلّق بالإسناد الفعليّ؛ قد يكون من المفيد هنا أن نعلم أنّ مفعول الفعل المتعدي قد يعدُّ قيدا على المسند إليه، وهذا وضع طبيعيّ للغاية، و بخاصة إذا أخذنا في الاعتبار الفرق بين "الطّالب يكتب روايات" و" الطّالب يكتب الشعر"؛ "حيث إننا نملك بالفعل نوعين من الكتابة(بل ونوعين من الكتّاب) نتيجة تغيير المفعول به فحسب. وقد أدى هذا المنهج بالبلاغيين إلى التأمّل العميق في حال الأفعال المتعديّة حين تستخدم ولا يُذكَر لها مفعول[7]" . هذه القضيّة قد نجد لها تفسيرا في دلائل الإعجاز بأنّ أغراض النّاس تختلف في ذكر الأفعال المتعديّة، وهذه الأفعال قسمان :[8]

الأول: أن يكون للفعل المتعديّ مفعولٌ مقصود معلوم، إلاّ أنّه يُحذَفُ لدليل السياق؛ لقوله تعالى: **﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ...﴾** الآية 23 من سورة القصص.

الثّاني: ألاّ يكون للفعل المتعديّ مفعول يمكن النص عليه، نحو: فلان يحل ويعقد ويأمر وينهى، ...(أي صار إليه الحلّ والعقد والأمر والنهي)؛ والمقصود هنا إثبات المعنى في نفسه فعلا للشيء، وأن يخبر بأنّه من شأنه، وهذا هو واقع الحال؛ على سبيل المثال في الآية: **﴿وَاللّٰهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ ﴾** الآية 19 من سورة النور. **يُنظر الشكل:**

الفعل التعديّ	المفعول	التقدير
يسقون	محذوف	أغنامَهم(جاء محدودا)
تذودان	محذوف	// //
يعلم	محذوف	(جاء متّسعا)

وهناك نوع آخر من الإسناد وهو الإسناد الظرفيّ؛ حيث يكون المسند عبارة حرفيّة من (جارّ ومجرور) أو ظرفا(لزمان أو مكان)، وعدّ البلاغيون هذا النوع من الإسناد إسنادا أشبه ما يكون بالإسناد الفعليّ. أمّا في حالة الجمل الشرطيّة فقد نظر إليها اللغويون، ولا سيما البلاغيون، على أنّها جمل مركبة يكون الشّرط فيها قيدا على الجواب. وجعل تصنيف الإسناد البلاغيين يصلون في تحليلهم للنصوص إلى درجة عالية من التدقيق والتعقيد.

3/- أهميّة الإسناد في النظم: إنّ الإسناد أهم معنى نحويّ في النظم، ولا يتمكّن المتكلّم من تأليف أية جملة ما لم تُبن على الإسناد ومن هنا جاءت تسمية النحاة لركني الإسناد، المسند والمسند إليه بـ (العمدة) أي أنّهما العماد في بناء الجملة، و الدليل على ذلك أنّ المتكلّم لا يصل في التعبير عن أي جزء يراه مهما غير المسند والمسند إليه، كالمفعولات أو الحال أو غير ذلك مما يدخل في بناء الجملة ما لم يفكر في الإسناد، وهذا ما نلاحظه في الحالات التي يكون فيها المفعول أهم ما يريد المتكلّم إيصاله إلى السّامع، فإنّه لا يتمكّن أن يعبّر عن المفعول إلا إذا عقد الإسناد- المتمثّل بالمسند والمسند إليه- بناء الجملة فيقدم المفعول وهو متعلّق بالمسند، و المسند أهم ركن في الإسناد، نحو: الواجبَ أديت، وكقوله تعالى:

﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ (الآية 98 من البقرة).

وقد أوضح الجرجاني أهميّة الإسناد عندما تحدّث عن بيت الفرزدق:

وما حملَتْ أمُ امرئ في ضلوعها أعق من الجاني عليها هجائيا

فـ"إنّك إذا نظرت لم تشك في أنّ الأصل والأساس هو قوله:" وما حملت أم امرئ، وأنّ ما جاوز ذلك من الكلمات إلى آخر البيت مسند إليه، ومبنيّ عليه وإنّك إن رفعته لم تجد لشيء منه بيانا، ولا رأيت لذكرها معنى بل ترى ذكرك لها إن ذكرتها هذيانا[9] . وقد علّل الجرجاني أهميّة الإسناد بقوله: "معاني

الكلام كلّها لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر [10] ويقصد بالخبر: الحكم، أي المسند.

فالمتكلّم لا ينطق – مثلا - بفعل معيّن إلا وهو يريد إسناده إلى شيء ظاهر في النظم، أو غير ظاهر لدلالة النظم عليه، فعندما نقول: حضر محمد نكون قد فكرنا أولا بأن نسند الفعل (حضر) إلى (محمد)، ولو لم يكن في الذهن تفكير بالإسناد يسبق النطق بالمسند والمسند إليه لكانت هذه الكلمات ألفاظا ليس لها سوى دلالتها المعجمية.

ولو سأل أحدنا: ما فعل زيد؟ فأجاب: خرج، فهل يصح أن يكون النطق بالفعل (خرج) بلا قصد إلى إسناده إلى ضمير (زيد) في الفعل؟ وإنما استغني عن إظهاره في النظم لدلالة السياق عليه.

وأوضح الزمخشري أهمية الإسناد، في ذلك الرابط الذهني بين المسند والمسند إليه بحيث لو جردا منه لكانا" في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما" [11]؛ لأنّه معنى قد تناولناهما معا تناولا واحدا من حيث إنّ الإسناد لا يتأتى بدون طرفين: مسند ومسند إليه.

4/- دراسة التركيب الإسنادي من حيث المعنى الدلاليّ والبلاغيّ: إنّ تحديد المعنى قد يساعد على فهم آلية اللغة وفكّ اللبس فيها، فلابد أن يتوفر هناك عنصر إفادة المعنى، لذلك لا يمكن أن نعتبر قولنا مثلا: "إنْ نِمْتَ يكتب" كلاما لأنّه لم يفد معنى.

1)- التركيب والمعنى: وعليه فقد أوضح إمام النحاة سيبويه مجالات إفادة المعنى في الكلام كالآتي [12]:

- أن لا يكون المعنى الذي يؤديه التعبير لا فائدة له لكونه مبتذلا معلوما لكلّ أحد كقولك:"اللّيل مظلم والنهار مضيء".

- أن لا يكون الكلام متناقضا نحو: لم يلد لأبي محمد ولد"

- أن لا يؤدي التعبير إلى المحال وذلك نحو قولك: (صلّى جميع الخلق الجمعة الماضية في هذا المسجد)؛ فإنّ هذا محال إذا أُريد به حقيقة التعبير، أمّا إذا أريد به المبالغة من إطلاق (إطلاق الخلق) على قسم ممن تصحّ منهم الصلاة جاز.

- أن يكون التعبير صحيحا من النّاحية اللغويّة جاريا على معنى الكلام الفصيح.

فـ"المعنى ينبغي أن يؤدى بتعبير سليم، ولا يمكن أن أقول: (إذا كان المعنى مفهوما فلا عبرة باللفظ)"[13]، بل لابد أن يتوصّل إلى المعنى المطلوب بتعبير فصيح صحيح.

2)- دلالات التركيب في اللغة العربيّة: تتوفّر للجملة العربيّة على عدة دلالات تساعد على فهم تراكيب الكلام شعرا ونثرا؛ "فالجملة إذن من حيث دلالاتها تقسَّم بحسب اعتبارات مختلفة: "باعتبار القطع والاحتمال تكون الجملة إمّا قطعيّة أو احتمالية"، وباعتبار الظّاهر والباطن تكون إمّا ظاهرة أو باطنة[14]" على النحو الآتي:

أ)- الدّلالة القطعيّة والاحتماليّة: نميّز نوعين من الدّلالة، الأولى قطعيّة أي تدلّ على معنى واحد لا يحتمَل غيره كقولنا:" جاء عمر"، و" لا إله إلاّ اللّه" والدّلالة الثانية تحتمل أكثر من معنى نحو(عندي حب عسل)[15]" فهذا يحتمل أن يكون عندك الوعاء وليس عندك العسل، كما يحتمل أن يكون عندك العسل بخلاف قولك: (عندي حب عسلا) فهذا نص في أنّ عندك عسلا مقدار حب، ومثل: (كرم خالد أبا) فهذا كذلك يحتمل أنّ خالدا كرم حال كونه أبا، ويحتمل أنّ أباه كرم بخلاف قولك: (كرم أبو خالد). ولعلّ الشيء الذي جعلني أنتبه أكثر إلى هذه الظواهر في الجملة العربيّة هو وجود ما يسمى في فقه

اللغة وتحديدا ضمن الحقول الدلاليّة "الاشتراك اللفظيّ" في معنى المفردة، حيث يجعلها تحمل أكثر من معنى حسي السياق فكلمة "عين "مثلا تعني إمّا (السحاب، عين الإنسان، عين الجبل، الذهب، الماء، إلخ)، ليس في العبارة ما ينصّ على أحدها فتكون دلالة الجملة احتماليّة. فقد تشترك بعض الأدوات في المعنى ك (ما و إنْ)، فـ"ما" في معاني النفي والاستفهام والمصدريّة والموصولة الاسميّة لا غيرها، وتشترك"إنْ" في معاني (الشرط والنفي والتخفيف من إنّ...). وإذا كانت في الكلام ما يبيّن أحد المعاني كانت الدلالة قطعيّة، وإلاّ كانت احتماليّة "فقوله تعالى: **﴿مِنَ الْمُؤمِنِينَ رِجَالٌ صَدقُوا مَا عَاهَدُوا اللّه علَيْهِ﴾** الآية 23 من سورة الأحزاب؛ فـ"ما" في الآية الكريمة تحتمل أن تكون مصدريّة إذا فرضنا وجود من يقف على قوله تعالى(عاهدوا) أي عهد اللّه، وتحتمل أن تكون كذلك (ما)اسما موصولا، أي صدقوا الذي عاهدوا اللّه عليه. فإذا وقفنا على العائد:

(صدقوا ما عاهدوا اللّه عليه) تعيّنت اسميتها وصارت الدّلالة قطعيّة[16]"

ولتوضيح ذلك أكثر أستدّل على هذا الموقف بالشكل الآتي:

الشكل:

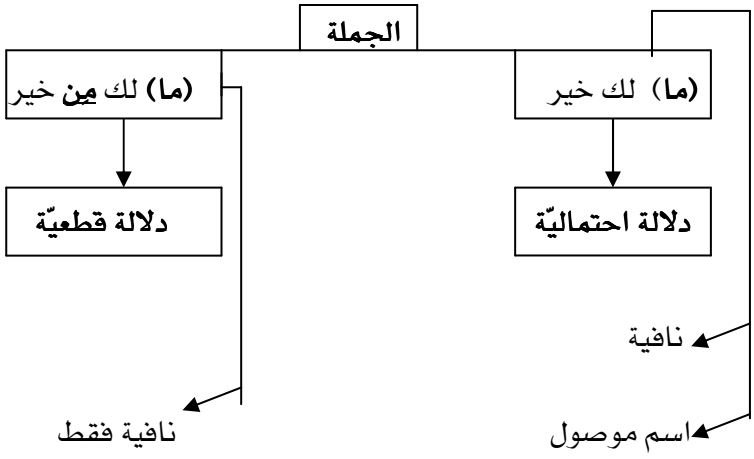

ب)- الدلالة الظاهرة والدلالة الباطنة: يقصد بالدّلالة الظاهرة المعنى الّذي أفاده اللّفظ الظاّهر. أمّا الباطن فهو المعنى الّذي لا يفهم من ظاهر العبارة فالتعبير قد يُفهم انطلاقا من ظاهر لفظه، كأن نقول مثلا: الأستاذ مؤطر جيّد.

وقد يكون التعبير ذا دلالة باطنة، فلا يعطيها ظاهرَ اللّفظ، وهذا ما نجده فيما يسمى بالمجاز والكنايات، كقول امرئ القيس:

فقلتُ له لما تمطى بصلبه ۞ وأردفَ أعجازا وناءَ بكَلكَل.

وفي قوله تعالى كذلك:

﴿فَرَدُّوا أَيْدِيهِمْ فِي أَفْوَاهِهِم﴾ الآية 3 من سورة إبراهيم؛ أي لم يتلقوا النعم بشكر[1]. وقد أطلق عليه الجرجاني اسم المعنى ومعنى المعنى، حيث يقصد بالمعنى الدلالة الظّاهرة، وبمعنى المعنى الدلالة الباطنة.

وفي دلائل الإعجاز نجد أنّ لطرفي الإسناد ضربين من المعنى –ناهيك عن المعنى الذهني- ضَرْبا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللّفظ وحده؛ فإذا كنّا نقصد الدخول قلنا: دخل المدير= وهو إخبار عن الدّخول والمعنى من ظاهر اللّفظ. أمّا الضّرب الثاني فلا نصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلّنا اللّفظ على معناه الّذي يقتضيه موضوعه في اللّغة. ثمّ نجد لذلك المعنى دلالة ثانيّة نصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل. فإذا أردتُ مثلا أن أعبّر عن إنسان مضياف، وآخر شجاع، أقول: كثير الرماد و"رأيت أسدا"؛ فالتركيبان هنا عملية إسنادية يحملان دلالتين اثنتين: الأولى ظاهرة والثانيّة باطنة كما سيوضّحه الشكل أدناه:

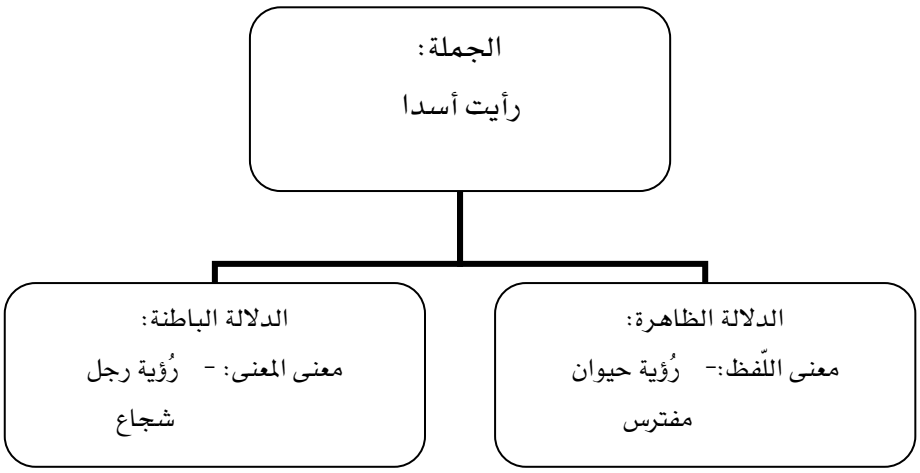

ونعني بمعنى المعنى أن نعقل معنى اللّفظ ثم يفضي بنا الأمر بذلك المعنى إلى معنى آخر، وبذلك فإنّ مدار الدّلالة الباطنة هي الكناية أو المجاز.

ومهما حاولنا تفادي الغوص في مثل هذه المسائل البلاغيّة فلا يمكن الاستغناء عنها في البحث باعتبارها قطبا مهما.

5/- دلالات الإسناد: تعتبر البلاغة قطبا مهما في دراسة التركيب الإسنادي، وممّا لا شك فيه أنّ الجمل تحمل دلالات عديدة يستعين بها الكاتب أو النّاظم لبلوغ فكرته. حتى إنّ للكلمة المفردة الواحدة عدّة دلالات وهذا ما اصطلح عليه البلاغيون المشترك اللفظي، "إنّه كما جاز في الألفاظ المفردة ما يتّفق لفظه ويختلف معناه كذلك أن يكون في الألفاظ المركبة المفيدة ما يختلف معناه واللفظ واحد كقولهم في المفرد (العين) لعين الإنسان وكلّ ذي بصر والعين الرجل المتجسّس والعين سحابة تأتي من ناحية القبلة والعين الدنانير والعين الميل في الميزان ..."[17] وهذا ما أشرت إليه في موضوع الدلالة القطعية والاحتمالية للجملة العربية. ومن أسباب تعدّد دلالات المركب الإسنادي (المسند والمسند إليه):

أ)- تعدّد دلالة المفردة: فإذا كان لهذه المفردة أكثر من دلالة بلا شك فإن دلالات الجملة هي الأخرى تتعدّد؛ نحو قوله تعالى: **﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَت اَلْجِنُّ أَن لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ اَلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي اَلْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾** الآية 14 من سورة سبأ. فمعنى الفعل (تبيّن) يحتمل أكثر من دلالة، فـ: تبيّن من الفعل بان، ويفيد الظهور(أي ظهرت الجنّ)، ومحتمل أن يكون بمعنى "علمَ وأدرك"، على أن يكون الفعل تبيّن في هذا المعنى متعدّيا، ولازما إذا كان يحتمل معنى الظهور والجدول يوضّح لنا ذلك:

(الجملة) ﴿... تَبَيَّنَت اَلْجِنُّ... ﴾

تبيّن من { بان } = بمعنى ظهر
(تعدّد دلالات الجملة بتعدّد معاني المفردة)

ليس أصله بان- بمعنى علم وأدرك

ب)- تعدّد دلالات الحروف في الجملة: الأمثلة في ذلك كثيرة ولاسيما في القرآن الكريم؛ فـ(الواو) في قوله تعالى: **﴿لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا- ا ﴾**الآية 72 من سورة طه- يحمل عدّة دلالات: كالعطف والاستئناف والقسم والحال، وغيرها؛ نحو:

- (و) عاطفة ⟵ عطفت (الذي فطرنا).على (ما جاءنا).
- (و) للقسم ⟵ المعنى: واللّهِ الذي فطرنا لن نؤثرَكَ ...

ج)- مرجع الضمير: قال تعالى: **﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾** الآية 10 من سورة فاطر. الشّاهد في: قوله تعالى: "....والعمل الصّالح يرفعُـهُ...."؛ فهذه العبارة تحتمل أكثر من دلالة، لأنّ الضمير (الهاء) يعود إمّا[18]:

- على العمل الصالح.
- أو على الكلم الطيّب.

6/- بناء الجملة والمعنى الذهني: تعتبر الجملة وحدة الكلام الصغرى والمركّب الذي يحمل في ثناياه فكرة تامة"[19]. لذلك فإننا إذا أردنا أن نكشف عن معاني النحو التي تتألف منها الجملة فلا بد من معرفة المعاني الذهنية التي تتألف منها الفكرة، وهذا يتطلّب التوغّل في الذهن لكي نتحسّس ما يجري في أذهاننا عند نظم الجمل، وهذا ما أنا بصدد القيام به، متوغّلا في ذهني لأتحسّس ما يجري فيه عند نظم الجمل، وبعد التأمّل والتفكير نستنتج أنّ الإسناد في الذهن نقسم إلى نوعين:

1- النوع الأوّل: إسناد ينجَز عبر مرحلتين ذهنيتين وهما:

– مرحلة تحديد المعاني الذهنيّة أي (معاني النحو).

– مرحلة تحديد الألفاظ.

2- النوع الثاني: إسناد ينجَز عبر ثلاث مراحل ذهنية، وهي:

– مرحلة تحديد المعنى العام للجملة أي تحديد أسلوب الجملة.

– مرحلة تحديد المعاني الذهنيّة(معاني النحو).

– مرحلة تحديد الألفاظ المناسبة.

ويلاحظ أنّ المرحلة الذهنيّة الأولى في النوع الثاني من الجمل- أي مرحلة تحديد المعنى العام للجملة أو تحديد أسلوبها- هي التي تميّزها عن النوع الأول وتعبّر عن هذه المرحلة في النظم أدوات تعدّ مفتاح الجملة، كأدوات النفي وأدوات الاستفهام وأدوات الشرط ونحوها.

وهذه الأدوات تعبّر عن الجوّ العام، أي المعنى العام الذي يسيطر على فكر المتكلّم عند نشوء الفكرة وقبل نطقه بالجملة، أي أنّها تحدّد أسلوب

الجملة، وبذلك يتميّز الاستفهام من النفي أو التأكيد أو الشرط أو غيرها من الأساليب.

والملاحظ أنّنا نعدّ (الإثبات) أسلوبا مع أنّه خال من أداة تتصدّر الإسناد فتشير إلى أسلوب الإثبات، وذلك لأنّ خلو النظم من الأداة يشير إلى نمط من العلائق الإسنادية مختلف عن الأنماط الأخرى، وبذلك يقف الإسناد جميعا أمام المعاني الذهنيّة السابقة أي(معاني النحو) لتمثّل أساليب نظم الجمل في اللّغة وتعدّ (معاني النحو) نقطة الانطلاق و السلك الشفاف الذّي تنتظم به العملية الإسنادية.

إنّ اختلاف الأساليب التي يعبّر بها المتكلّم عن الأفكار أمر لابد منه لأنّ الغاية الأساسيّة من اللغة هي الإفهام وأمن اللّبس. وإذا كانت أساليب نظم الجمل تتميّز عن بعضها في تباين الأدوات التي تتصدّر الجملة، فإنّ الإثبات يتميّز عن سائر الأساليب الأخرى بتجرده من الأداة، وكان التجرّد دليلا على كونه أسلوبا متميّزا عن غيره من الأساليب.

7/- التحويلات في تحليل ركني الإسناد عند النحويين العرب القدامى:

يمكن أن أحدّد هذه الخطوط العامة انطلاقا من التحويلات الآتية:

أولا: التحويل على المعنى: لم يقف النحويون العرب عند حدود الشكل بل تجاوزوه إلى المعنى، وقد بدا ذلك في تعريفهم للجملة بأنّها كلّ كلام مفيد مستقل[20]، ومن ثمّ كان المعنى منطلق إعرابها أو تحليلها، فـ" أوّل واجب على المُعرِب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا ؛[21] غير أنّ المعنى في الدّرس اللغوي الحديث يطلق ويراد به ثلاثة أمور وهي[22]:

الأول: المعنى المعجمي للكلمة.

الثاني: المعنى الاجتماعي أو معنى المقام.

الثالث: المعنى الوظيفي وهو وظيفة الجزيء التحليلي في النظام أو في السياق. والذي عناه النحويون بأنّه أوّل واجب على المُعرِب إدراكه من هذه الأمور

الثلاثة هو المعنى المعجمي، والمعنى الاجتماعي أو معنى المقام؛ إذ بهما يمكن تحديد المعنى الوظيفي.

ومما يبيّن ذلك قول ابن هشام بعد ما صرّح بأنّ أوّل واجب على المُعرِب أن يفهم معنى ما يعربه: "ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنّها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه؛ حيث يُروَى أنّ نحويا سُئل عن إعراب (كلالة) من قوله تعالى ﴿ **وإنْ كَانَ رَجُلٌ يُورثُ كلالَة أَوْ اِمْرَأَة** ﴾ الآية 12 من سورة النساء؛ فقال أخبروني ما الكلالة؟ فقالوا له الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ولا ابن فما سفل فقال: هي تمييزه[23]، بمعنى أنّ فواتح السور مثل ألم ألر، حم؛ ليس لها معنى معجمي بل استأثر الله سبحانه تعالى بعلم معانيها ولذا لا يجوز إعرابها.

أمّا معنى المقام فنشعر أنّ المراد بقول ابن هشام: "وها أنا مورد بعون الله أمثلة بني فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد؛ فأحدها قوله تعالى: ﴿**أَصَلاتُكَ تَأمُرُكَ أنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاء**[24]﴾ الآية87 من سورة هود، فإنّه يتبادر إلى الذهن عطف (أن نفعل) على (أن نترك) وذلك باطل، لأنّه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون وإنّما هو عطف على (ما) فهو معمول للترك، والمعنى أن نترك أن نفعل.

فابن هشام هنا لا يريد بالمعنى المعنى المعجمي إنّما يريد المعنى الذي يقتضيه المقام ويوجبه ولا يمكن إهماله والاعتماد على ظاهر اللفظ أي جانب الشكل، لأن ذلك يؤدي إلى تحديد علاقات بين عناصر الجملة تسلم إلى البعد عن المعنى العام المراد؛ " ألا ترى أنك لو قلت أنا عبد الله منطلقا لكان المعنى فاسدا لأن هذا الاسم لا يكون لي في حال انطلاق ويفارقني في غيره ولكن يجوز أن نقول أنا عبد الله- مصغرا نفسك لربك- ثم تقول آكلا كما يأكل العبيد وشاربا كما يشرب العبيد لأنّ هذا يؤكد ما صدرت، وكذلك لو قلت

مفتخرا أو مواعدا "أنا عبد الله شجاعنا"؛ وهذا باب إنما يصلحه ويفسده معناه فلما كان المقام مقام تصغير للنفس، أو افتخار، أو وعيد، أو مدح وأدرك ذلك العرب، وعدّت الجملة مستقيمة واستطاع بيان وظيفة الكلمات آكلا وشجاعا بطلا وكريما حليما، ومن غير المعنى الاجتماعي أو معنى المقام كان التركيب فاسدا[25] . وقد لعب معنى المقام دورا في تحليل الجملة العربية يستحق الدرس والبحث؛ إذ في ضوئه يمكن أن نفسّر الكثير من اختلاف النحويين في تحديد المعاني الوظيفية للكلمات ومن ذلك اختلاف النحويين في إعراب كلمة "من" في قوله تعالى: **﴿وللهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبيلا﴾** الآية 97 من سورة آل عمران. فقد ذهب الكثير إلى أنّ (من) فاعل للمصدر وموضعها رفع. لأنّ معنى الكلام ولله على من استطاع من النّاس سبيلا إلى حج البيت حجه لأن فرض ذلك على بعض الناس دون جميعهم"، ويذكر أبو حيان للنحويين أربعة آراء في إعراب (من) ويقول رابعها: "وقال بعض البصريين (من) موصولة في موضع رفع على أنه فاعل بالمصدر الذي هو حج. وهذا القول ضعيف من حيث اللفظ والمعنى. وأما من حيث المعنى فإنّه لا يصحّ، لأنّه المعنى أن الله أوجب على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع، ومتعلق الوجوب إنّما هو المستطيع لا الناس على العموم"[26] ؛ ومعنى ذلك أن المقام التشريعي يقتضي معنى معينا يوجب ألا تكون كلمة (من) فاعلا بالمصدر.

ثانيا: الربط بين صحة المعنى واستقامة الشكل؛ حيث نصح ابن هشام على أن يكون المعرِب مراعيا للمعنى الصحيح مع النظر في صحته في الصناعة ؛[27] لذلك يبدو وكأنّه يريد بالمعنى هنا المعنى الوظيفي، ويريد بالصناعة جانب الشكل الذي يتمثل في النظام المعجمي للكلمة.

الخاتمة: يقوم التركيب على أركان محدّدة، وإذا حذف أحدها قُدِّرَ ليستقيم الكلام. وذهب القدماء كسيبويه (ت 180هـ) إلى أنّ "الجملة الاسمية

أو الفعلية تحتاج إلى ركنين أساسين اُصطلِح على تسميتهما (المسند والمسند إليه)" ، ولا يغني أحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا.

لم يقم المسند والمسند إليه عند أهل اللغة والنحو مقام المبتدأ والخبر والفاعل والفعل، وغير ذلك وإنْ كثر دورانهما لديهما؛ بينما أقام علماء البلاغة في دراساتهم (المسند والمسند إليه) مقام ما ذُكر كله؛ وكأنّهما أصبحا قانوناً معروفاً ومسلَّماً به كلما درسوا (علم المعاني). وغلّبوا في دراستهم لهما منهج التذوّق وتحسّس مواطن الجمال والروعة؛ وإنْ لم يفتهم التأمّل الواعي كعبد القاهر الجرجاني في كتابه" دلائل الإعجاز" وضياء الدين بن الأثير (ت 637هـ) مثلاً.

وأياً ما يكن الاتّهام الذي وجِّه إلى السكاكي ومدرسته التي قَعَّدت للبلاغة، فإنّ هذا التقعيد لم يغفل بنية الإسناد؛ وكلّه مبنيّ على ركنين أساسين (مسند ومسند إليه) يبرزان معاني كثيرة وأغراضاً شتى مرتبطة بأحوال المخاطب والمتكلّم تبعاً للمقام، فضلاً عن الجماليات الخاصة المتعلقة أيضاً بأحوال الإسناد، أو كما قيل في المفهوم الغربي: (المسند والمسند إليه) يكونان درجة الصفر ثم تأتي التحوّلات الممثلة بأحوال الإسناد.

ولا يشك أحد في أنّ السكاكي قد كرر أحياناً الكلام على (المسند والمسند إليه) في أبواب علم المعاني كلّها. ولعل سبب التكرار اتّكاء هذه الأبواب على ركني الجملة (المسند والمسند إليه). وهذا الأمر نفسه جعله يتحدّث عن باب ما في مواضع عدّة من علم المعاني؛ فالحذف والذكر، والقصر والوصل والفصل، كلّ منها يدخل في باب الخبر والإنشاء، وهذا ما أكدّه القزويني حين قال: "ما ذكرناه في هذه الأبواب السابقة ليس كلّه مختصاً بالخبر؛ بل كثير منه حكم الإنشاء فيه حكم الخبر"؛ ولهذا كلّه يصبح (المسند والمسند إليه) أساس أبواب علم المعاني؛ وتخصّهما بالذكر لهذا الاعتبار، ولئلا يتكرّر

الحديث عنهما في أي باب منها. مما ييسّر على المتلقي فهم أساليب البلاغة واستيعابها. إذ لا يمكن فهم الخبر والإنشاء - مثلاً - من دون إدراك المتلقي لمفهوم المسند إليه والمسند ومواضعهما. و"القصر كما يكون للمسند إليه على المسند يكون على المسند إليه". وكلّ ما يعرف - اليوم- بمجال التغييرات التركيبيّة والانزياح اللغوي والإيقاعي لا ينفك عنهما غالباً؛ حيث كان لزاما على أي دارس لظاهرة التركيب في هذا المجال أن يحدّد العلاقات الإسنادية التي يحققها عنصرا الإسناد، ثم يبحث في مواضعهما متوخيّا العنصر الدلالي الذي تتجلى فيه جماليات اللغة العربية في حلتها السياقية.

الهوامش:

1- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2. مصر: 1377، الهيئة المصريّة العامة للكتاب. ج1، ص 24.

2- مهدي المخزومي، في النحو العربي (نقد وتوجيه). ط2 – بيروت. منشورات دار الرائد العربي، ص.31

3 – سناء حميد البياتي، قواعد النحو العربيّ في ضوء نظرية النظم.. ط1، عمان- الأردن: 2003. دار وائل للنشر. ص 23.

4 – المرجع السابق، ص 31.

5 – بوهاس –جيوم–كولوغلي، التراث اللغويّ العربيّ. تر: أ.د. محمد حسن عبد العزيز ود. كمال شهين. ط1. القاهرة: 2008 دار السلام، ص .183

6 – عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز. شرح محمد التنجي. ط3، بيروت: 1999. دار الكتاب العربي، ص 174- 175.

7 – بوهاس –جيوم–كولوغلي، التراث اللغويّ العربيّ. تر: أ.د. محمد حسن عبد العزيز ود. كمال شهين. ط1، دار السلام، القاهرة: 2008، ص 184.

8 – عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ص 154.

9 – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 418.

10 – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 405.

11 – أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب تح: علي بو ملحم، ط1.
بيروت: 1993. مكتبة الهلال، ص 24.

12 – يُنظر سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون ط2. مصر: 1377. الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ج1، ص3.

13 – فاضل السامرائي، الجملة العربيّة والمعنى. ط1. بيروت: 2000. دار ابن حزم للطباعة والنشر، ص9.

14 – نفس المرجع، ص12.

15 – نفس المرجع، ص13.

16 – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص .52

17 – ابن الشجري، الأمالي.. بيروت. د ت نشر دار المعارف. ج1، ص277.

18 – فاضل السامرائي، الجملة العربيّة والمعنى. ط1. بيروت: 2000. دار ابن حزم للطباعة والنشر، ص 84.

19 – مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص37.

20– عباس حسن، النحو الوافي. ج1، ص 74.

21 – محمد إبراهيم عباده، الجملة العربية–دراسة لغوية نحوية، الإسكندرية: 1988، ص167.

22 – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 27 – 29.

23 – ابن هشام، مغنى اللبيب. ج2، ص 528.

24 – محمد إبراهيم عباده، الجملة العربية–دراسة لغوية نحوية، الإسكندرية: 1988، ص168.

25 – محمد إبراهيم عباده، الجملة العربية–دراسة لغوية نحوية، الإسكندرية: 1988، ص169.

26 – محمد إبراهيم عباده، الجملة العربية–دراسة لغوية نحوية، الإسكندرية: 1988، ص110.

27 – ابن هشام، مغنى اللبيب. ج2، ص 539.